

Development Challenges in Light of Global Crises -With Reference To The Corona Crisis-

Kenza Teniou¹

¹ Constantine 2 University, Algeria, kenza.teniou@univ-constantine2.dz.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:20/12/2020

Accepted:12/12/2024

Online:31/12/2024

Keywords:

Human Development

Sustainable

Development

Development Goals

Corona Crisis

JEL Code:O15,Q01

ABSTRACT

This article addresses the challenges of development and the impact of global crises, especially the recent crisis represented by the Corona pandemic on international efforts in achieving development goals. In this context, work was started in 2000 through the Millennium Development Goals that continued until 2015, after that in 2016 started new and more important goals in the context of achieving sustainable development, but these goals face obstacles through the crises that the world directs from time to time, and perhaps the Corona crisis is good example therefore, so it was necessary to review the development goals and include targets related to how disasters resulting from different epidemics.

تحديات التنمية في ظل الأزمات العالمية -مع الإشارة إلى أزمة كورونا-

كنزة تنيوي¹

¹ جامعة قسنطينة 2، الجزائر، kenza.teniou@univ-constantine2.dz.

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال: 20/12/2020

تاريخ القبول: 12/12/2024

تاريخ النشر: 31/12/2024

الكلمات المفتاحية

التنمية البشرية

التنمية المستدامة

الأهداف الإنمائية

أزمة كورونا

JEL Code:O15,Q01

المخلص

يتناول هذا المقال تحديات التنمية ومدى تأثير الأزمات العالمية وخاصة الأزمة الأخيرة المتمثلة في جائحة كورونا على المساعي الدولية في تحقيق الأهداف الإنمائية، فمنذ تطور مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية وصولاً للتنمية المستدامة والعالم يحاول وضع أهداف على المستوى العالمي تعالج أهم القضايا ذات الأهمية القصوى، وفي هذا الإطار انطلق العمل منذ سنة 2000 من خلال الأهداف الإنمائية للألفية التي استمرت حتى سنة 2015، لتبدأ سنة 2016 أهداف جديدة وأكثر أهمية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، ولكن هذه الأهداف تواجه عراقيل من خلال الأزمات التي يواجهها العالم بين الحين والآخر، ولعل أزمة كورونا خير مثال على ذلك، لذا استدعت الضرورة لمراجعة أهداف التنمية وتكييفها مع الأزمات وخاصة المتعلقة بالكوارث الناتجة عن الأوبئة.

- مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحديات كبيرة تتمثل في تحقيق التنمية بالشكل الذي يتناسب مع التحديات المعاصرة، ويكون من خلال تحقيق التوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جهة، والاستجابة للأزمات المختلفة التي تحدث في العالم دون سابق انذار، والعمل على التكيف مع هذه الأزمات سواء كانت اقتصادية أو مالية أو غيرها من الأزمات، وتكون هذه الاستجابة من خلال وضع مخطط واستراتيجيات على ثلاثة مراحل تشمل قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة، وتكون المرحلة الأولى من خلال انشاء منظومة وقائية تكون مهمتها التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، أما المرحلة الثانية فتكون بعد حدوث الأزمة من خلال اعداد مخطط التعامل مع الأزمة والعمل على الخروج منها بأقل الأضرار، والمرحلة الثالثة تكون بعد الانتهاء من الأزمة حيث يجب العمل على معالجة الآثار المختلفة التي خلفتها هذه الأزمة.

وتعتبر الأزمة الأخيرة التي لم يشهد لها العالم مثيل منذ أكثر من 100 سنة من حيث حدها وسرعة انتشارها، فقد أدى تحول فيروس كورونا من وباء إلى جائحة، إلى حدوث تأثيرات على كافة الأنشطة الاقتصادية للدول بسبب إغلاق الحدود والمطارات وإجراءات الحجر الصحي وغيرها من الاجراءات التي تدخل ضمن آليات السعي للحد من انتشار هذا الفيروس. وتبعاً لما سبق فانتشار جائحة كورونا يسلط الضوء على ضرورة تحقيق التنمية من خلال الالتزام بالأهداف الموضوعية من قبل الأمم المتحدة في إطار مساعي تحقيق التنمية المستدامة التي تم اعتبارها النموذج الأمثل للتنمية في العصر الحالي، ولكن تبعاً للتطورات الأخيرة فإن المعطيات والمؤشرات تغيرت كما أن الأولويات العالمية تركز حالياً على القطاع الطبي، والجهود العالمية تتجه نحو إيجاد لقاح أو دواء فعال ينقذ البشرية، وفي هذا الإطار نحاول من خلال هذه الدراسة الاجابة عن الاشكالية التالية: هل تعيق جائحة كورونا المساعي العالمية في تحقيق الأهداف الانمائية وخاصة في مجال التنمية المستدامة ؟ وهل يجب إعادة النظر في الأهداف العالمية للتنمية في ظل تفشي فيروس كورونا؟ وتدرج تحت هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما هي أهم الأهداف الانمائية التي تم تحقيقها على أرض الواقع؟ وفيما تتمثل أهم التحديات التي مازالت تواجهها التنمية لحد الآن بالرغم من انطلاق العمل في سبيل تحقيق التنمية منذ سنة(2000)؟ ما هي الآثار المحتملة لتفشي فيروس كورونا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟.

1-التطور التاريخي لمفهوم التنمية:

إذا تتبعنا تطور مفاهيم التخلف والتنمية، فسوف نجد أنها قد مالت في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز، فقد كان التعريف الشائع للبلدان النامية منذ أواخر الأربعينات حتى أواخر الستينات أنها البلدان التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي كثيراً بالقياس إلى مستواه المحقق في البلدان المتقدمة

(العيسوي، 2000، ص.13). وبإلقاء نظرة على تطور مفهوم التنمية فيمكن القول أنه اختلف عبر الزمن وانتقل من التركيز على الجانب المادي للتنمية إلى إدماج الجانب البشري والاجتماعي ومؤخرا تم التركيز على البعد البيئي للتنمية. وبالتالي فإن مفهوم التنمية مرة بعدة تطورات يمكن تلخيصها في النقاط التالية (بدران، 2014، ص ص.28-29):

- ✓ خلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، وكان هذا مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي، حيث كانت ينظر للتنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل الوطني ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة تعبر عن التقدم؛
- ✓ وخلال عقد الستينات أصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية من الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان؛
- ✓ وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء، وارتفاع معدلات البطالة، أعيد في منتصف السبعينات مفهوم التنمية لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة، وذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي؛
- ✓ ومع حلول الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي، ومن ثم استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة لذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية تطور من النمو والتنمية الاقتصادية مرورا بالتنمية البشرية وصولا إلى النموذج الشامل للتنمية المتمثل في مفهوم التنمية المستدامة، ومن أجل التفريق بين المفاهيم السابقة نتطرق في الجزء الموالي لكل مفهوم على حدى .

1-1- النمو والتنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من السياسات والاجراءات والتدابير المقصودة والموجهة من أجل تغيير هيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ومستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تعود ثمار التنمية على الغالبية العظمى من الأفراد. كما أن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية حضارية شاملة ترتبط بخلق أوضاع جديدة ومتطورة، وتعتمد بدرجة كبيرة على جدية صانعي القرارات الاقتصادية والسياسية في الدولة والتزامهم بتحقيق التغير من الواقع المتخلف إلى واقع متقدم في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (بدران، 2014، ص.30). ويتحدد مفهوم التنمية في جانبين هما (السروجي و آخرون، 2001، ص.17):

- ✓ الجانب الأول: علمي يتصل بالتخطيط والبرمجة وتطبيق الأساليب العلمية أو التقنية في الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية في المجتمع.
- ✓ الجانب الثاني: عقائدي أو أيديولوجي أو قيمي أو أخلاقي يتصل بمنطقيات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع التي تسعى برامج التنمية تحقيقه، بالإضافة إلى تصور الإنسان من حيث قيمته في المجتمع

وعلاقته به وطبيعة العلاقات الاجتماعية ومعايير السواء والانحراف والهدف النهائي الذي يسعى الانسان والمجتمع الي تحقيقه والضوابط التي يجب الالتزام بها خلال مسيرة التنفيذ والتنمية.

أما النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي المتعلق بمجموع السلع والخدمات التي تم انتاجها في بلد معين لفترة زمنية محددة عادة تقاس بسنة، ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية هي النمو الاقتصادي مضافا إليه التغيرات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أن مفهوم التنمية أوسع وأشمل من مفهوم النمو، كما أن تحقيق النمو لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق اتجهت أغلب دول العالم إلى تغيير النظرة من التركيز على الجانب المادي للتنمية إلى جوانب أخرى تسعى لتحسين معيشة الانسان بصفة عامة.

1-2- التنمية البشرية:

إن مفهوم التنمية البشرية يشكل تطورا بارزا في مفهوم التنمية، وهو يركز على مقولة أن: "البشر الثروة الحقيقية للأمم"، وبالتالي فإن غاية التنمية ينبغي أن تركز على توسيع خياراتهم وتحقيق رفاهيتهم بالدرجة الأولى. وبرز مفهوم التنمية البشرية من خلال التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد انطلق أول تقرير سنة 1990 بفكرة بسيطة: التنمية هي توسيع الخيارات، أي في غنى الحياة لا في غنى الاقتصاد (القرشي، 2017، صص. 15-35). وتقاس التنمية البشرية عبر مؤشر صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يعتبر بمثابة دليل مختصر لقياس التنمية البشرية في مختلف بلدان العالم، ويقاس مختصر الانجازات المحققة في بلد ما لثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2008، ص. 344):

- ✓ حياة مديدة وصحية ويتم قياسها وفقا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
- ✓ اكتساب المعرفة ويتم قياسها وفقا لمعدل الامام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا؛
- ✓ مستوى معيشة لائق ويتم قياسه وفقا للناتج المحلي الاجمالي للأفراد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

1-3- التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة هي نموذج شامل للأمم المتحدة، وقد تم تحديد مفهوم التنمية المستدامة في تقرير لجنة برونتلاند سنة 1987 بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وبالتالي فالاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الذي يضع في الحسبان الاعتبار البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، 2012).

وقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال 20 سنة المنصرمة على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة مطلب عالمي تسعى إليه معظم دول العالم النامي والمتقدم على

حد سواء، وأصبح مفهوم التنمية المستدامة مطلباً تتبناه هيئات شعبية ورسمية تطالب بتطبيقه من خلال عقد قمم ومؤتمرات وندوات سواء وطنية أو عالمية. ورغم انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن العالم لا يزال متأخراً في تحقيق أهدافها الموضوعة من طرف الأمم المتحدة والملخصة في 17 هدف أهمها القضاء على الفقر والجوع توفير الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، تحقيق النمو الاقتصادي المستقر وغيرها من الأهداف التي تغطي كلا من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

✓ **البعد الاقتصادي:** ويظهر من خلال عدة أهداف وضعتها الأمم المتحدة أهمها توفير العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تشجيع ريادة الأعمال وخلق فرص العمل، بالإضافة إلى مواضيع أخرى كتقليص أوجه عدم المساواة خاصة بالنسبة للدخل.

✓ **البعد الاجتماعي:** ويعني أن الإنسان هو محور التنمية وأساسها التي تنطلق منه أي أهداف أو خطط، حيث لا يمكن لأي دولة تحقيق تنمية اقتصادية دون الارتقاء بحياة الإنسان وتوفير كل متطلبات المتعلقة بصحته وتعليمه وغيرها من الضروريات الأساسية.

✓ **البعد البيئي:** أدى إدخال البعد البيئي إلى تغيير مفهوم التنمية الاقتصادية من مجرد الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة و المستدامة، فالتنمية المتواصلة لا تمنع الاستغلال للموارد الاقتصادية مثل: المياه والنفط والغابات، ولكنها تمنع الاستغلال الجائر لهذه المواد بالدرجة التي تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من تلك الموارد خاصة إذا كانت الموارد غير متجددة و متعرضة للنضوب (مركز الانتاج الاعلامي، ص.22).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة هو الأوسع من بين المفاهيم السابقة، ويعبر عن تحول نظرة العالم من الجانب المادي للتنمية المتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الاهتمام بجوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي والمتمثلة في كل من الجانب الاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى أنه تم مؤخراً إضافة الجانب التكنولوجي لما أصبحت تلعبه التقنيات المختلفة في حياة الأفراد والحكومات.

2-تطور الأهداف العالمية للتنمية:

يشهد العالم تفاوتاً كبيراً في مستويات التنمية بين شعوب المعمورة، حيث تستأثر البلدان المتقدمة بالوضع الأفضل وتعرف تقدماً كبيراً في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، بينما الدول النامية والفقيرة التي تضم أكبر نسبة من سكان العالم فإنها تعيش أوضاعاً تنموية صعبة، ويatal الفقر مجتمعاتها، ولا زالت فجوة التنمية بينها وبين العالم المتقدم تزداد يوماً بعد يوم، ففي بداية التسعينات استحوذ 16% من شعوب العالم على 82% من إجمالي الثروة العالمية بينما لم يستفد 61% من سكان المعمورة إلا بـ 5% من هذه الثروة (مصطفى و سانية، 2014، ص.279).

وقد شهدت الأهداف العالمية الموضوعة في سبيل تحقيق التنمية تطوراً كبيراً، فالانطلاقة الحقيقية كانت سنة (2000) مع الأهداف الإنمائية للألفية والتي انتهت سنة (2015)، ونتج عنها تحقيق مجموعة من الأهداف على

المستوى العالمي، ويعد سنة (2015) تم تعويض الأهداف الانمائية بأهداف أعمق وأكثر شمولية تمثلت في أهداف التنمية المستدامة، التي انطلق العمل على المستوى العالمي من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها بداية من سنة (2016).

2-1- الأهداف الانمائية (2000-2015):

تتكون الأهداف الانمائية للألفية الثالثة من ثمانية أهداف محددة اتفقت على تحقيقها بحلول عام 2015، كل الأعضاء في الأمم المتحدة (192 عضو) وعدد كبير من المنظمات الدولية، وتشمل هذه الأهداف الحد من الفقر المدقع، وتخفيض معدل الوفيات بين الأطفال، ومكافحة أمراض مثل الإيدز، وإقامة شراكة عالمية لتحقيق التنمية في شتى أرجاء العالم (مجلة التمويل والتنمية، 2010). والجدول الموالي يوضح هذه الأهداف.

الجدول رقم (01): الأهداف الإنمائية للألفية للفترة من 2000-2015

الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	الهدف 5: تحسين الصحة النفاسية
الهدف 2: تعميم التعليم الابتدائي	الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض.
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية.
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال	الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المصدر: (راميريز، 2015، ص. 24)

وفيما يلي شرح لهذه الأهداف الانمائية للألفية الثمانية :

- **الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع:** من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع إلى النصف ، وتوفير العمالة الكاملة، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، وهذا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015.
- **الهدف 2: تعميم التعليم الابتدائي:** ويكون من خلال تمكين الأطفال من الجنسين في كل مكان، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015.
- **الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:** بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي بالنسبة لجميع مراحل التعليم بحلول عام 2015.
- **الهدف 4: تقليل وفيات الأطفال:** تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990-2015.
- **الهدف 5: خفض وفيات الأمهات (أو تحسين الصحة النفاسية):** بتخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع، وتعميم إتاحة خدمات الصحة الانجابية بحلول عام 2015.

▪ **الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض):** من خلال وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وتعميم إتاحة علاجه، بالإضافة إلى وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول 2015.

▪ **الهدف 7: كفاءة الاستدامة البيئية:** من خلال الاهتمام بالموارد البيئية، والحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي، وزيادة من نسبة الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية بحلول 2015.

▪ **الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:** المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد وعدم التمييز، والمعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية، بالإضافة إلى التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة.

2-2- أهداف التنمية المستدامة (2016-2030):

تحدد أهداف التنمية المستدامة الغايات الـ 17 الطموحة، والتي أقرها أعضاء الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، وهي تشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: التنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، مدعومة بالحكم الرشيد، وأقرت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة مجموعة أولية تتكون من 231 مقياسا (جيفري ساكس وآخرون، 2016). وجاءت أهداف التنمية المستدامة لتعويض الأهداف الإنمائية السابقة، ويعتبر سبب هذا التحويل نظرا للعديد من القضايا الدولية التي تحتاج إلى المناقشة والقياس، بالإضافة إلى أن أهداف التنمية المستدامة هي النموذج المثالي لتحقيق التنمية على المستوى العالمي.

الجدول رقم (02): أهداف التنمية المستدامة للفترة (2016-2030)

الرخاء	الكرامة
7. ضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة بتكلفة معقولة. 8. دعم توفير العمل اللائق للجميع. 9. إقامة بنى تحتية قوية وتشجيع الابتكار. 10. الحد من عدم المساواة. 12. ضمان أنماط الاستهلاك المستدام	1. القضاء على الفقر 2. القضاء على الجوع
العدالة	الانسان
16. النهوض بالمجتمعات السلمية	3. ضمان المعيشة. 4. ضمان جودة التعليم. 5. تحقيق المساواة بين الجنسين. 6. ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع. 11. جعل المدن والمستوطنات آمنة.
الشراكة	الكوكب
17. تقوية الشراكة من أجل التنمية المستدامة	13. وقف تغير المناخ. 14. حماية المحيطات. 15. إيلاء الاهتمام بالأرض.

المصدر: (راميريز، 2015، ص.25)

2-3- تقييم الأهداف الإنمائية ومدى تحققها:

يشير تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام (2015) الذي سهر على إعداده فريق من الخبراء تحت إشراف مديرية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة، إلى أن التعبئة العالمية خلف الأهداف الإنمائية للألفية أنتجت حركة هي الأكثر نجاحا في مكافحة الفقر على مر التاريخ، مكنت من تحسين حياة الناس ومستقبلهم في مختلف أنحاء العالم، وحققت مجموعة من الأهداف أهمها (موقع الجزيرة.نت، 2015):

- ✓ إخراج أكثر من مليار إنسان من دائرة الفقر المدقع، وتحقيق تقدم ملحوظ على مستوى مكافحة الجوع؛
- ✓ تمكين البنات من ولوج المدارس بأعداد كبيرة لا سابقة لها؛
- ✓ خفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بأكثر من النصف، وخفض معدل وفيات النساء الحوامل بنسبة 45%؛
- ✓ ساهمت في تراجع عدد الاصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة المكتسبة بمعدل 40%.

وعلى الرغم من النجاحات الكثيرة، والانجازات الهامة التي تم تحقيقها في مختلف أنحاء العالم فيما يتعلق بكثير من الغايات التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية، كان التقدم متباينا بين المناطق والبلدان المختلفة، الأمر الذي خلف ثغرات هامة، وقد تخلف عن الركب ملايين الناس، ولا سيما أشدهم فقرا وأكثرهم حرمانا، وتشتد الحاجة إلى بذل جهود موجهة للوصول إلى أكثر الناس ضعفا (الأمم المتحدة، 2015). أما أهداف التنمية المستدامة فمزال الوقت مبكرا لتقييمها أو الحكم عليها، باعتبار أنه تم اطلاقها سنة (2016)، وبالتالي تحتاج إلى مدة طويلة لتقييما وخصوصا أنها تختلف عن الأهداف الإنمائية للألفية من حيث توسيع عدد الغايات والمؤشرات، والتي تهدف لتغطية جميع أبعاد التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

3- تحديات التنمية في القرن الواحد والعشرين:

يعتبر ترجمة النمو القوي إلى أوضاع معيشية أفضل هو الهدف الذي يطمح إلى تحقيقه صناع السياسات في الاقتصادات النامية، التي شهد كثير منها نموا اقتصاديا قويا في العقد الماضي، لكن تظل مؤشرات الفقر وانعدام المساواة والبطالة مرتفعة في كثير من البلدان، ولا تقل جودة النمو أهمية عن مستواه بل قد تكون أكثر أهمية، فالنمو المرتفع وحده لن يحسن النتائج الاجتماعية (مونفورت ملانشيلا وآخرون ، 2015). وبالرغم من الأهداف الموضوعة من قبل الأمم المتحدة، والنجاحات المحرزة في تحقيق العديد من الغايات، إلا أنه لا تزال بعض الأهداف تمثل تحديات واجهها العالم في الماضي ولا يزال يواجهها في الوقت الراهن والتي من الممكن تلخيصها فيما يلي.

3-1- النمو السكاني:

عام 1800 تخطى عدد سكان الكرة الأرضية المليار نسمة، وأصبح مليارين في العام (1930)، فيما انفجر في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة التقدم الطبي الذي ساهم في زيادة عمر السكان (الحسيني، 2008، ص.29).

وأشار تقرير للأمم المتحدة أن السكان في العالم قد بلغ 7.2 بلايين في عام (2014)، وأنه من المتوقع أن يزداد بأكثر من بليون نسمة بحلول عام (2050)، وسيحدث معظم النمو السكاني المستقبلي في المناطق الأقل نمواً (الأمم المتحدة، 2014). وقد استغرق الأمر مئات الآلاف من السنين لبلوغ المليار الأول من السكان في عام 1800، في المقابل تطلب الأمر 130 عاماً فقط للانتقال إلى المليار الثاني، وذلك بين عامي 1800 و1930. أما القرن العشرين، فإن الزيادة آخذة في التسارع، إذ لم يستغرق الأمر سوى 30 عاماً للوصول إلى المليار الثالث، ثم 14 عاماً فـ 13 عاماً وحتى 12 عاماً للوصول إلى ما يقرب سبعة مليارات نسمة في وقت قريب (كاترين روليه ترجمة مارك عبود، 2015، ص.28).

الجدول رقم (03): عدد السنوات اللازمة لزيادة السكان بمليار نسمة في العالم

السنوات	النمو السكاني	السنوات	النمو السكاني
منذ بدء البشرية إلى 1800	المليار الأول	12 عاماً (1999)	المليار السادس
130 عاماً (1930)	المليار الثاني	12 عاماً (2011)	المليار السابع
30 عاماً (1960)	المليار الثالث	14 عاماً (2025)	المليار الثامن
14 عاماً (1974)	المليار الرابع	21 عاماً (2046)	المليار التاسع
13 عاماً (1987)	المليار الخامس	12 عاماً (1999)	المليار السادس

المصدر: (كاترين روليه ترجمة مارك عبود، 2015، ص.28)

وبالتالي فإن النمو السكاني بكامله سيتركز في البلدان النامية والفقيرة، وبينما كان سكان الريف يفوق عدد سكان المدن حتى عام 2007، فإن النمو السكاني بكامله سيتركز في المدن وضواحيها في العام 2050، مما يعني الحاجة إلى بناء أكثر من ثلاثة آلاف مدينة بحجم مليون نسمة لتلبية حاجات السكن والإقامة في الخمسين سنة القادمة على مستوى العالم. وي طرح موضوع النمو السكاني في الدول الفقيرة والنامية أزمات كثيرة، أقلها الهجرات الدولية إلى مجالات الأمن الغذائي والعمالة ومكافحة الفقر والتطرف، بالإضافة إلى البيئة والصحة والسكن والبنية التحتية، إلى كل ما يلزم لتأمين عملية التنمية البشرية المستدامة وتسهيل حياة المواطنين وتأمين وسائل العيش لهم (الحسيني، 2008، ص.29).

3-2- تحدي الفقر:

إن إحراز تقدم ملموس في الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل يصبح ضعيفاً بدون تحقيق نمو سريع ومستمر، فالنمو السريع يوفر فرص عمل مربحة للكثيرين (أرفيد باناغاريا، 2010)، ويتمثل القضاء على الفقر لب التنمية المستدامة، ويشمل الفقر الحرمان في العديد من المجالات، بما في ذلك الدخل والجوع وسوء الصحة والاقتصاد الاجتماعي والتميز وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وبالتالي يعتبر أحد الأهداف الإنمائية للألفية في خفض الفقر المدقع إلى النصف بين عامي 1990 و2015. وعلى الرغم من أن هذا الهدف قد تحقق قبل موعده بخمس سنوات، فقد ظل الفقر المدقع منتشرًا على نطاق واسع في عدد البلدان المنخفضة الدخل. ففي عام 1981 بلغ معدل الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم، وهو خط الفقر المدقع، النصف في بلدان الشريحة

الأعلى من فئة الدخل المتوسط والبلدان منخفضة الدخل على حد سواء (أيهان كوسي وإزغي أوزترك، 2014، ص10). ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق هذه الأهداف تم تخفيض مستويات الفقر المدقع إلى النصف قبل مواعده المقرر في عام 2010، ومع ذلك لا يزال هناك قرابة المليار نسمة يعيشون في فقر مدقع وأكثر من 800 ألف نسمة لا يجدون ما يكفيهم من طعام (راميريز، 2015، ص24).

الجدول رقم(04): عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر(1.90 دولار في اليوم) حسب المناطق

المناطق	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2011	2013
معدل الفقر (%) من السكان									
شرق آسيا والمحيط الهادئ	60.2	52.4	39.4	37.2	29.0	18.4	14.9	8.4	3.5
أوروبا ووسط آسيا	1.9	5.5	7.3	8.0	6.3	5.0	3.1	2.6	2.2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	15.8	14.2	14.2	13.9	13.0	10.8	7.1	6.0	5.4
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6.0	5.6	4.8	3.8	*	3.0	2.1	*	*
جنوب آسيا	44.6	44.8	40.3	*	38.5	33.6	29.4	19.9	15.1
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	54.3	58.4	57.7	57.1	55.6	50.0	47.0	44.1	41.0
العالم	34.8	33.4	28.7	28.0	25.3	20.5	17.8	13.5	10.7
عدد الفقراء(مليون)									
العالم	1.840	1.849	1.664	1.692	1.588	1.332	1.205	946	766

Source: (World Bank Group , 2017,P.25)

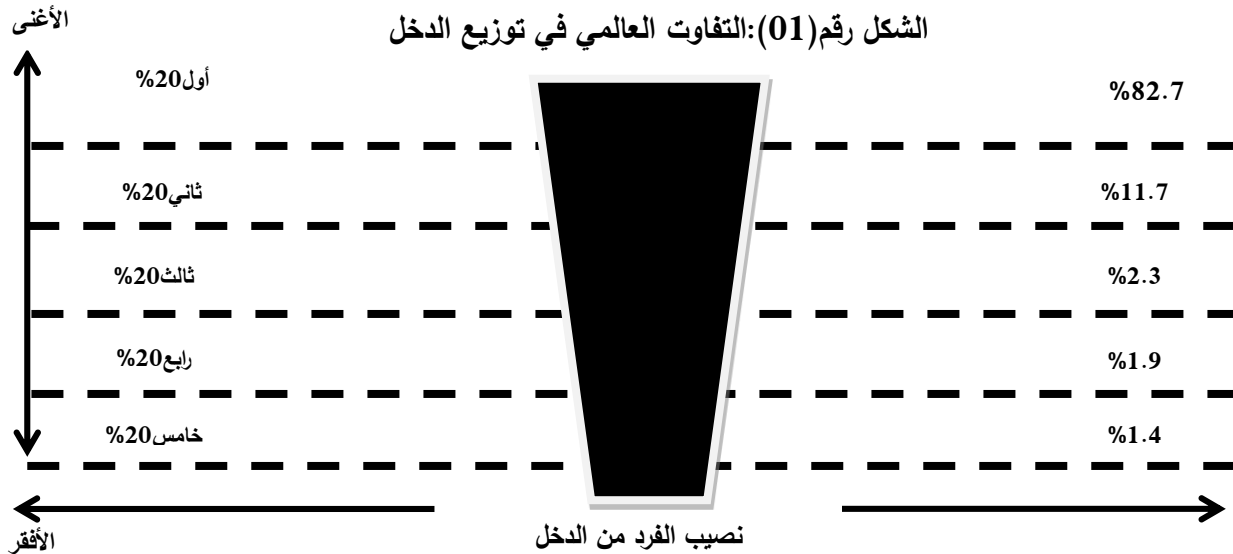
*التقديرات غير المبينة بسبب انخفاض نسبة التغطية السكانية لبيانات المسح المتاحة.

وبالتالي لن يكفي النمو وحده للحد من الفقر، وإن كان مطلباً ضرورياً، فطبيعة النمو لها أهميتها، والنمو الشامل الذي يولد دخلاً لأفقر شرائح السكان هو نمو أكثر فعالية بكثير في تحقيق الحد من الفقر، والنمو في القطاع الزراعي عامل حاسم ليس فقط للحد من الفقر وإنما أيضاً للحد من الجوع، وعلى سبيل المثال في جنوب الصحراء الأفريقية كان الحد من الفقر في المناطق الريفية 59% من مجموع الانخفاض في نسبة انتشار الفقر المدقع في غانا بين أوائل تسعينات القرن الماضي وعام (2006) (بيدرو كونسايو، 2010، ص11).

3-2- عدم المساواة في توزيع الدخل:

يقصد بالعدالة الاقتصادية كذلك الحد من التفاوت المتنامي في الدخل فنمو الانتاج ليس هدفا بقدر ما يكون وسيلة لهدف توزيعه بعدالة إذ لا قيمة إيجابية للإنتاجية إلا بقدر ما تنعكس في مداخيل الناس وترفع من مستويات حياتهم المعيشية وتبعا لتقارير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية فإن النمو السريع المرافق لتوزيع غير عادل للدخل هو أسوأ بكثير من النمو البطيء المصاحب لتوزيع عادل له (خبابة، 2014، ص.137).

ويعتبر زيادة التفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء واحدة من أبرز القضايا الاقتصادية الرئيسية، فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، زادت نسبة دخل أغنى 1% من السكان في 24 بلد من بين 26 بلدا تتوفر بشأنها بيانات، حيث أن العديد من الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة، اقترت عدم المساوات فيها من مستويات لم تحدث منذ زمن (كرستين لاغارد، 2017، ص.27). وحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن أغنى 20% من سكان العالم يكسبون 82.7% من إجمالي الدخل العالمي، وعلى النقيض فإن نصيب إجمالي الدخل العالمي لأفقر 20% لا يتجاوز 1.4% فقط، وهو ما يعمق عدم المساواة في توزيع الدخل (Rogers and & others, 2008,P.47). والشكل الموالي يوضح ذلك.



Source : (Rogers and & others, 2008)

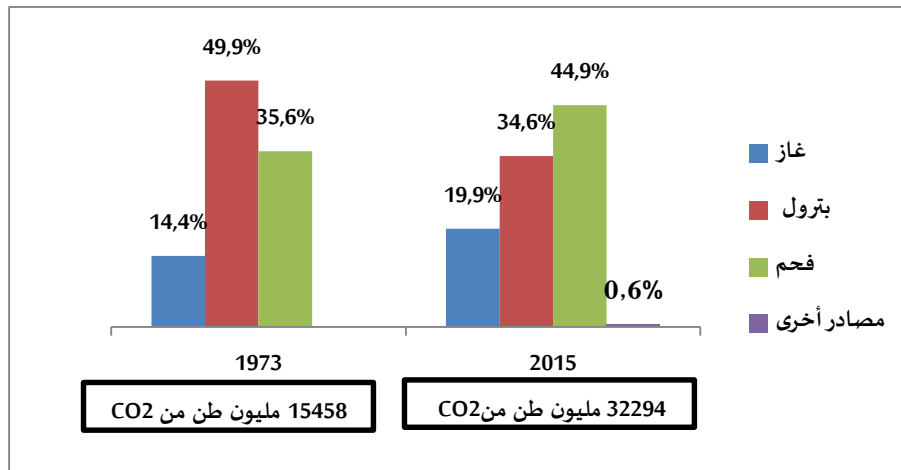
3-4-التحدي البيئي:

يدفع سكان الكرة الأرضية بأجمعهم ثمن فائترة التلوث والتغيير المناخي وارتفاع حرارة الأرض وتنشق الغازات السامة (الحسيني، 2008، ص.51)، وبالتالي ثمة تحدي رئيسي من نوع مختلف يواجه الاقتصاد العالمي ألا هو تغيير المناخ، فقد ارتفعت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكل كبير، وخاصة خلال العقدين الماضيين، ويبدو أنها أدت إلى مجموعة واسعة من المشكلات، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وذوبان الجبال الجليدية، وزاد عدد الكوارث الطبيعية المبلغ عنها والمتعلقة بالطقس بأكثر من ثلاث مرات منذ الستينيات، وعلى الرغم من تحقيق تقدم في خفض الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة على مدار آخر 25 عاما، فلا يزال يتعين بذل الكثير من الجهد للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ (أيهان كوسي وإزغي أوزترك، 2014، ص.11).

وبلغ التلوث الناجم عن مختلف مصادر الطاقة مستويات قياسية أدت إلى تدهور البيئة بشكل خطير، والشكل الموالي يبين مقارنة بين انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون حسب مختلف أنواع المصادر الطاقوية لسنتي 1973 و 2015.

الشكل رقم(02): انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (CO2) حسب مختلف أنواع المصادر الطاقوية

لعامي 1973 و 2015



Source: (International Energy Agency, 2017,P.54)

وفي هذا الصدد يمكن القول أن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الأخطار الطبيعية تبلغ ما يتراوح بين 250 بليون و 300 بليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً، ولا يزال عدد الوفيات المنسوبة إلى الكوارث الطبيعية في ازدياد، على الرغم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وفي الفترة من 1990 إلى 2015، توفي أكثر من 1.6 مليون شخص في كوارث طبيعية مبلغ عنها دولياً (الأمم المتحدة، 2017، ص.9)

كل هذا يؤدي إلى حدوث كوارث طبيعية والتي من الممكن أن تكون كوارث بيئية أو مائية أو جوية، وتسبب هذه الكوارث بمعدل وفاة 12 شخص لكل مليون نسمة في العالم كما يتسبب التلوث بمعدل وفاة 408 طفل دون سن الخامسة (لكل 10000 طفل) في العالم (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2014). ويمكن القول أنه بالرغم من المجهودات المبذولة على المستوى العالمي بخصوص مخاطر تغير المناخ وما يمكن أن يسببه من أضرار وكوارث مدمرة لكوكب الأرض، لا يزال العمل جارياً لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة كأكبر تحدي للعالم.

4-معوقات تحقيق التنمية العالمية في ظل أزمة كورونا:

إضافة إلى التحديات التي يواجهها العالم والتي لم يتم الانتهاء منها لغاية يومنا هذا، كالفقر والجوع وعدم المساواة وغيرها من الأهداف الإنمائية التي يطمح العالم للوصول إليها بحلول سنة 2030، فالعالم اليوم يجد نفسه أمام عدة جبهات، فمن جهة المساعي الدولية للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى يواجه العالم

من حين إلى آخر أزمات مختلفة كالأزمة المالية التي حدثت سنة 2008 وغيرها من الأزمات الاقتصادية التي ضربت العالم، وتختلف الأزمات من حيث انتشار تأثيرها بين ما هو محلي وبين ما يتخطى تأثيره ليصبح أزمة عالمية، ولعل الأزمة الأخيرة خير مثال على ذلك، فتحول وباء كورونا إلى جائحة أدت إلى شل الاقتصاد العالمي، مما قد يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي أكبر مما حدث سنة 1929 في أزمة الكساد العالمي .

4-1- عالمية أزمة كورونا:

حسب منظمة الصحة العالمية فإن فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وبسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كوفيد-19 (منظمة الصحة العالمية، 2020). وقد أدى تحول فيروس كورونا من وباء إلى جائحة إلى إحداث شلل كبير في مختلف القطاعات الحيوية في العالم، ويمكن تلخيص أهم آثار فيروس كورونا من خلال النقاط التالية:

- ارتفاع عدد البطالين في العالم بسبب عمليات الإغلاق المتبعة من قبل معظم دول العالم في إطار المساعي المتعلقة للحد من تفشي جائحة كورونا، مما يعرقل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخاصة في الأهداف المتعلقة بالفقر والجوع.
- تراجع النمو الاقتصادي نتيجة إجراءات الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي، كما أن من المتوقع حدوث أزمة ركود عالمي يهدد نجاح أهداف التنمية بشكل كبير، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة المساعي العالمية في إطار تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستمر والمستدام.
- انهيار القطاع الصحي في أغلب دول العالم بما فيها الدول المتقدمة، وعدم قدرتها على مواكبة عدد المصابين الكبير، والذي فاق الطاقة الاستيعابية في أغلب المستشفيات، مما يتطلب المزيد من العمل في إطار أهداف التنمية البشرية والمستدامة المتعلقة بالرعاية الصحية وتوفير كافة المستلزمات لمواجهة مختلف الأوبئة.
- تغير الحياة الاجتماعية وظهور مفاهيم جديدة كالحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي وغيرها من المفاهيم التي أدت إلى تغيير منحنى الحياة، بالإضافة إلى التركيز على أهمية الانترنت في تسهيل هذه المرحلة من خلال نقل كل ما كان يقوم به الإنسان من عمل وتعليم وتسوق عبر منصات رقمية تركز كل ما هو عن بعد.
- لقد كان لأزمة كورونا آثار سلبية كبيرة لدى أغلب دول العالم، ولكن من بين إيجابيات الأزمة انخفاض الانبعاثات الكربونية بسبب بقاء الناس في منازلهم ، وبالتالي كان هناك أثر إيجابي على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة التدابير اللازمة لمواجهة تغير المناخ.

4-2- تحديات الأهداف الإنمائية في ظل جائحة كورونا:

بعد تفشي فيروس كورونا أصبحت الحاجة ملحة لتحقيق أهداف التنمية سواء الاقتصادية أو البشرية أو المستدامة أكثر من أي وقت مضى، بالإضافة إلى ضرورة تكثيف المساعي الدولية والتعاون على المستوى العالمي في كافة المجالات وخاصة الصحية، فالعالم في الوقت الحاضر يسعى لإيجاد لقاح أو دواء محتمل للقضاء على هذه الجائحة.

وللاطلاع أكثر على مساعي التنمية في ظل تفشي فيروس كورونا ومدى قدرة العالم الاستمرار في تحقيق الأهداف المسطرة من خلال ما يلي:

- **من منظور التنمية البشرية:** إن جائحة كورونا أكثر من مجرد أزمة صحية، بل إنها تطرح تحديات استثنائية للتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم، ووفقا لمكتب التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الانمائي من المتوقع أن تتراجع التنمية البشرية في غالبية البلدان للمرة الأولى منذ ثلاثين عاما (برنامج الأمم المتحدة الانمائي في الدول العربية، 2020). فانتشار فيروس كورونا بشكل كبير في العالم أدى إلى تراجع التنمية البشرية في العالم نظرا لعدم استعداد الدول لمثل هاته الأزمات، بالإضافة إلى عدم القدرة على السيطرة أو الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة مما انعكس سلبا على الانسان بصفة عامة.
- **من منظور التنمية المستدامة:** ومن جهة أخرى حذر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) خلال إطلاقه لنسخة عام(2020) لتقرير "نبض أهداف التنمية المستدامة"، من أن أزمة جائحة كورونا تجعل من الأهداف الاقتصادية والبيئية والتنمية بعيدة المنال.

وبالتالي فإن جائحة كورونا تقلص من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة (2020)، بسبب تفاقم حجم الخسائر التي أصابت كل دول العالم، مما سيؤدي إلى تراجع المكاسب المحققة في الأهداف المتعلقة بالجوع والفقر والعمل اللائق وغيرها من الأهداف التي ستكون مؤجلة لحين الانتهاء من أزمة كورونا .

- خاتمة:

أصبح تحقيق التنمية المستدامة أكثر هدف تسعى إليه كل دول العالم، بسبب أن هذا المفهوم يحقق التوازن بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإهمال أي جانب للتنمية يؤدي إلى عرقلتها وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة منها. وفي هذا الإطار تم وضع العديد من أهداف التنمية من قبل المنظمات الدولية الناشطة في هذا المجال، ولكن ما حدث مؤخرا من أزمة وباء كورونا الذي أدى إلى شل الاقتصاد العالمي يطرح اشكالا كبيرا يتمثل في ضرورة تعديل وإضافة مؤشرات تتماشى مع الأزمات التي تحدث في العالم من حين إلى آخر. ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ التنمية في الوقت الحاضر يجب أن تحقق التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أي يجب السعي لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ بالرغم من اتباع العالم للعديد من الخطط لتحقيق التنمية كالأهداف الانمائية للألفية(2000-2015) وأهداف التنمية المستدامة(2016-2030) إلا أن هناك العديد من التحديات العالقة كتحدي الفقر والتحدّي البيئي ومشكلة عدم المساواة وغيرها من الأهداف الغير محققة.
- ✓ أحدث تفشي فيروس كورونا تأثيرات كبيرة على مستوى جميع المجالات بصفة عامة، وعلى مستوى السعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصفة خاصة حيث يواجه العالم بالإضافة للتحديات الموجودة تحديات أخرى بسبب الأزمة الأخيرة، وبالتالي الاستمرار في تحقيق التنمية متعلق بمدى قدرة العالم من التعافي من هذه الأزمة.

أما بالنسبة للتوصيات فيمكن القول أن الوضع الحالي يحتم على العالم إيجاد سبل بديلة لتحقيق كل الاهداف المتعلقة بالتنمية وأهمها الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة الموضوعة من قبل الأمم المتحدة بحلول 2030، وبالتالي يجب تغيير طريقة العمل وإيجاد سبل بديلة لتحقيق الأهداف بما يتماشى والوضع الحالي كالحلوى إلى الحلول الرقمية باعتبارها السبيل الوحيد لاستمرارية الحياة في ظل تفشي الأوبئة.

- قائمة المصادر والمراجع:

- أيهان كوسي وإزغي أوزترك. (2014). عالم من التغيير. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، رقم 3.
- الأمم المتحدة. (2017). تقرير أهداف التنمية المستدامة 2017. الرابط: https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/TheSustainableDevelopmentGoalsReport2017_Arabic.pdf
- طلعت مصطفى السروجي ، وآخرون. (2001). التنمية الاجتماعية: المثال والواقع. جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
- عبد الله خبابة. (2014). تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- ابراهيم العيسوي. (2000). التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. القاهرة: دار الشروق.
- أحمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. القاهرة: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية.
- أرفيد باناغاري. (2010). تجاوز الفقر عبر قناة النمو. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 48، رقم 3.
- الأمم المتحدة. (2014). رصد السكان في العالم 2014: تقرير موجز. نيويورك: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- الأمم المتحدة. (2015). تقرير الأهداف الإنمائية للألفية. تاريخ الاسترداد: 25.06.2020. من <http://www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/MDG.2015.rept.pdf>
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2008). تقرير التنمية البشرية لسنة 2007/2008 (دليل التنمية البشرية).
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2014). تقرير التنمية البشرية لسنة 2014: المضي في التقدم.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية. (7 7، 2020). جائحة كورونا وتفاقم الأزمات: من منظور التنمية البشرية.
- بيدرو كونسايو. (2010). الاختراق المأمول. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 48، العدد 3.
- جيفري ساكس وآخرون. (2016). التقرير العالمي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المعلومات. الاسترداد 06 05، 2020، من www.sdgindex.org/assets/files/SDG-Index-AR-V2.pdf
- عبد الحسن الحسيني. (2008). التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
- عبد الرحمان مصطفى وعبد الرحمان سانية. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. بيروت: مكتبة حسين العصرية.
- علي حاتم القريشي. (2017). اقتصاديات التنمية. بغداد: دار الكتب والوثائق.
- كاترين روليه ترجمة مارك عبود. (2015). سكان العالم: سبعة مليارات نسمة في وقت قريب فماذا بعد؟ المجلة العربية، الرياض، الطبعة 1.
- كرستين لاغارد. (2017). التركيز والمرونة والخدمة. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 51، رقم 3.
- مجلة التمويل والتنمية. (2010). إحياء الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. صندوق النقد الدولي، المجلد 48، العدد 3.
- مركز الانتاج الاعلامي. (2017). التنمية المستدامة في الوطن العربي: بين الواقع والمأمول. جامعة الملك عبد العزيز.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (2012). التربية من أجل التنمية المستدامة. من مواد للتعليم والتدريب رقم 04.
- منظمة الصحة العالمية. (2020). مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب. تاريخ الاسترداد 07 18، 2020، من <https://www.who.int>
- موقع الجزيرة.نت. (12 11، 2015). الأهداف الإنمائية للألفية. تاريخ الاسترداد 25 06، 2020، من <http://www.aljazeera.net>
- مونقورت ملانشيلا وآخرون. (2015). السعي إلى الجودة. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 52، رقم 2.
- ناتالي راميريز. (2015). الجهود العالمية للقضاء على الفقر المدقع. مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 52، رقم 2.

هاشم مرزوك على الشمري وآخرون. (2015). **الاقتصاد الأخضر: مسار جديد في التنمية المستدامة**. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.

Rogers and , P., & others. (2008). **An Introduction to Sustainable Development**. UK and USA: Earthscan.

International Energy Agency. (2017). **Key World Energy Statistics**.

World Bank Group . (2017). **World Development Indicators Report**.